

النشرة الإقتصادية

نشرة ربع سنوية

العدد السادس (يونيو ٢٠١٣م)

نعمل معاً لغد أفضل



● تشير الإيجابيات العديدة التي ظهرت في أحدث المؤشرات الاقتصادية إلى تطور كفاءة أداء القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص الذي يعد شريكاً أساسياً في عملية البناء والتحديث التي تشهدها مناطق المملكة ومدنها المختلفة.

● أظهرت المؤشرات الاقتصادية الحديثة على كافة الأصعدة نجاح الخطوات التي تتبناها الحكومة السعودية لتحقيق التنوع الاقتصادي، بما يكفل استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل.

● تتسم جميع البرامج الاقتصادية التي تقوم بها المملكة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله تعالى - بنظرتها الثاقبة والمستقبلية لواقع الاقتصاد السعودي لإرساء القواعد الأساسية لاستمرار النهضة الاقتصادية الناجحة للمملكة، والتي ساعدت في تجنب مخاطر الأزمة المالية العالمية.

● كما أن المؤشرات الاقتصادية المرضية للمملكة ستكون عامل جذب هاماً لرجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في العديد من الأسواق الخارجية، فيعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المحفزات الإيجابية خلال هذه الفترة.

● وبصفة عامة تتمتع المملكة العربية السعودية باقتصاد قوي ومتنامي جعل مؤشراتها الاقتصادية كثيرة ومتعددة يصعب رصدها ومتابعتها، لذا قام مركز المعلومات والدراسات بغرفة الشرقية برصد أهم هذه المؤشرات -والتي تهم قطاع الأعمال- في صورة نشرة ربع سنوية تصدر بصفة دورية.



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

في هذا العدد:

- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي
- مؤشرات أداء سوق الأسهم
- تطورات المؤشرات النقدية
- تحركات الأرقام القياسية للأسعار
- مؤشرات التجارة الخارجية
- أبرز الأنظمة والقرارات الاقتصادية

تجدنا على:



www.chamber.org.sa

للتواصل معنا:

ص.ب ٧١٩ الدمام ٣١٤٢١
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٨٠٧٨٨٨ ٩٦٦٣
فاكس: ٨٠٧٠٦٠٧ ٩٦٦٣
البريد الإلكتروني:

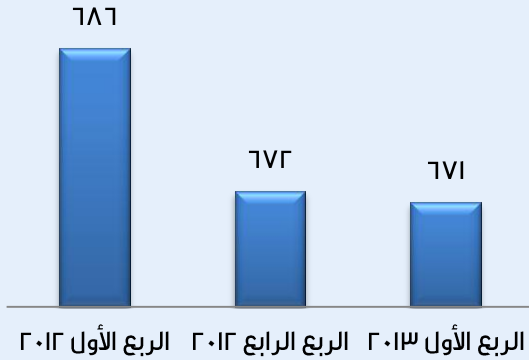
info@chamber.org.sa



الناتج المحلي الاجمالي:

اتجهت مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنخفاض وذلك خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م على مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية، ووفقاً لآخر بيانات منشوره فقد أشارت التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد إنخفاضاً في قيمته بالأسعار الجارية مقارنة بما كان عليه في العام السابق حيث بلغت قيمته إلى ٦٧٠,٥٧٩ مليار ريال ونسبة إنخفاض ٢,٢٨٪ مقارنة بقيمته في الربع المقابل من العام السابق البالغة ٦٨٦,١٩٩ مليار ريال، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت نسبة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ٢,١٣٪ مقارنة بما كان عليه في نفس الفترة من العام السابق.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(مليار ريال)



وفيما يخص دور القطاع الخاص فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي له ارتفاعاً في قيمته بالأسعار الجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م حيث بلغت قيمته حوالى ٢٥٨,٦٥ مليار ريال بزيادة بلغت ٨,٤١٪ مقارنة مع قيمته في نفس الفترة من العام السابق التي بلغت حوالى ٢٣٨,٥٧ مليار ريال.

كما بلغت المساهمة النسبية للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية حوالى ٣٨,٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مرتفعةً بذلك عن الربع السابق عليه حيث حققت نحو ٣٤,٧٪.

وقد شهد الناتج المحلي للقطاع النفطي إنخفاضاً بنسبة ١٢,٧٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنةً بالعام السابق حيث بلغت قيمته نحو ٣٠٧,١ مليار ريال.

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية
بالأسعار الجارية (مليار ريال)

القطاع	الربع الأول ٢٠١٣	الربع الرابع ٢٠١٢	الربع الأول ٢٠١٣	التغير السنوي
القطاع النفطي	٣٥١,٩٥٣	٣٣٥,٩٠٤	٣٠٧,١٣٦	↓
القطاع الخاص	٢٣٨,٥٧٦	٢٣٣,٠٦٢	٢٥٨,٦٥١	↑
القطاع الحكومي	٩١,٨٥٦	٩٧,٤٥٢	١٠٠,٤٦٨	↑

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

تظهر البيانات الأولية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إنخفاضاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، حيث بلغت قيمته نحو ٦٧٠,٥٧٩ مليار ريال بمعدل إنخفاض يقدر بنحو ٢,٢٨٪.

تطورات المؤشرات النقدية:

• تستهدف السياسة النقدية للمملكة في توجيهها بصورة مستمرة تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار وذلك من خلال متابعة التطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية بهدف تلبية الطلب المحلي على الإئتمان لضمان استمرار المصارف في أداء دورها التمويلي.

• بلغ المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء ٤٣ مليون ريال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م وبلغ متوسط اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي للفترة نفسها ٩٧,٩٢ مليون ريال.

أسعار صرف أهم العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي

القطاع	الربع الأول ٢٠١٢	الربع الرابع ٢٠١٢	الربع الأول ٢٠١٣	التغير السنوي
الجنية الإسترليني	٦,٠٠٣٤	٦,٠٤٣٥	٥,٦٧٥٢	↓
اليورو	٥,٠٠٨٥	٤,٩٤٣٧	٤,٨٠٥٧	↓
الفرنك السويسري	٤,١٥٢٤	٤,٠٩١٢	٣,٩٣٨٧	↓
الدولار الأسترالي	٣,٩٠٠٧	٣,٨٩٢٥	٣,٩١٢٨	↑
الدولار الكندي	٣,٧٥٣٤	٣,٧٦٨١	٣,٦٩٥٣	↓
الدولار الأمريكي	٣,٧٥٠٠	٣,٧٥٠٠	٣,٧٥٠٠	—

المصدر: صندوق النقد الدولي.

و قطاع "الصناعة" بنسبة ٦٪، وقطاع "التعدين والمناجم" بنسبة ٣٪، وقطاع "التجارة" بنسبة ٣٪، بينما إنخفض الإئتمان المصرفي الممنوح لكل من قطاع "التشييد والبناء" بنسبة ٥,٣٪، وقطاع "النقل والاتصالات" بنسبة ٤,٣٪، وقطاع "التمويل" بنسبة ٣٪.

إجمالي الودائع المصرفية (مليار ريال)



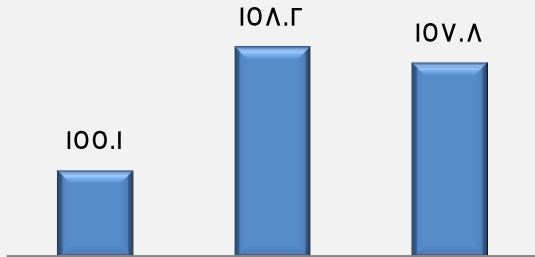
سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً ليصل نحو ١٢٩١,٨ مليار ريال مرتفعاً بحوالي ٣١,٢ مليار ريال مقارنة بالربع السابق عليه، وبنسبة ارتفاع ٢,٥٪، كما ارتفع بمقدار ٤٤ مليار ريال مقارنة بنفس الربع من العام السابق بنسبة ارتفاع ١,٣٪.

أما عن الإئتمان المصرفي فقد ارتفع إجمالي الإئتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الإقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٤٪ مقارنة بالربع السابق عليه، ليلج حوالي ١٠٣٩,٧ مليار ريال، وبنحو ١٦٪ مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، وبتحليل الإئتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الإقتصادية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة مع الربع السابق، يلاحظ ارتفاع الإئتمان المصرفي الممنوح للقطاع "الحكومي وشبه الحكومي" بنسبة ١٦٪، وقطاع "الزراعة" بنسبة ١٥٪،

تحركات الأرقام القياسية للأسعار:

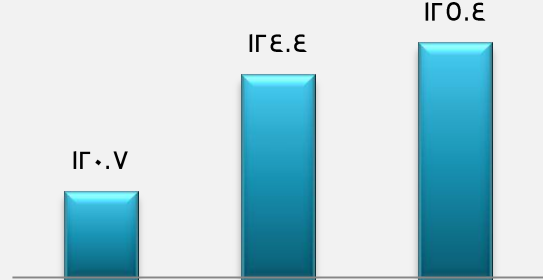
يعد الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة للسكان أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التضخم في المملكة حيث يعكس التغير في أسعار السلع والخدمات للمستهلكين ويرصد المؤشر ٤٠٦ سلعة وخدمة تجمع شهرياً من ست عشرة مدينة بالمملكة وتنشر نتائجها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وكذلك يرصد مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة سلة تحتوي ١٦٠ سلعة تباع في أسواق الجملة (الأولية) في المملكة.

الأرقام القياسية لأسعار الجملة



الربع الأول ٢٠١٣ الربع الرابع ٢٠١٢ الربع الأول ٢٠١٢
ملحوظة: سنة الأساس ١٩٨٨=١٠٠
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات .

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لجميع السكان



الربع الأول ٢٠١٣ الربع الرابع ٢٠١٢ الربع الأول ٢٠١٢
ملحوظة: سنة الأساس ١٩٩٩=١٠٠
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات .

إنخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٣٪ مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٢م، وجاء ذلك نتيجة انخفاض أربع مجموعات مكونة للرقم القياسي لأسعار الجملة وكان أهمها "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة" بنسبة ٢,٨٪، و"المواد الغذائية والحيوانات الحية" بنسبة ١,١٪، في حين إرتفعت أسعار أربع مجموعات من أهمها مجموعة "الالات ومعدات النقل" بنسبة ٢,١٪، ومجموعة "المشروبات والدخان" بنسبة ٠,٩٪.

وارتفع أيضاً متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ٢٠١٢م بنسبة ١,٧٪ ويرجع هذا إلى الارتفاع الملحوظ في ثمان مجموعات أهمها مجموعة "المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة" بنسبة ١٠,٩٪، و"الالات ومعدات النقل" بنسبة ٣,٧٪، بينما لم يطرأ تغير على مجموعة "المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة"، كما إنخفض المؤشر في مجموعة "الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية" بنسبة ٠,٧٪.

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة ٠,٨٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٢م وتركزت أكبر الارتفاعات في مجموعة "التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة" بنسبة ١,٤٪، و"الصحة" بنسبة ١,٣٪، و"النقل" بنسبة ١,٢٪.

كما ارتفع أيضاً متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في الربع الأول من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع المقابل من العام السابق بنسبة ٣,٩٪ ويرجع هذا إلى ارتفاع جميع المجموعات خاصة مجموعة "منتجات التبغ" بنسبة ١٢,٨٪، و"النقل" بنسبة ٨,١٪، و"المطاعم والفنادق" بنسبة ٧,١٪.

وساهمت مجموعة "الأطعمة والمشروبات" بما نسبته ٣٢,٩٪ من حجم التأثير على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة، وساهمت مجموعة "النقل" بنسبة ١٩٪، و"السكن والمياه والكهرباء والوقود" بنسبة ١٨,٤٪. أما بقية المجموعات فساهمت بنسب أقل من ٥٪.

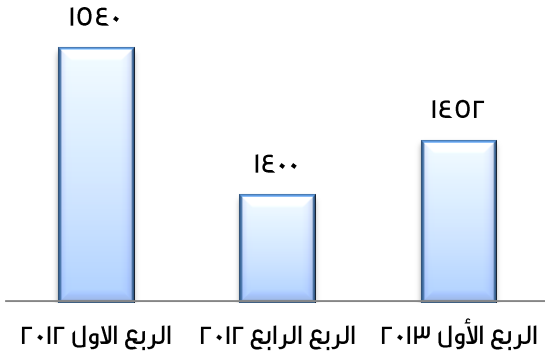
مؤشرات أداء سوق الأسهم

• بتحليل تطورات سوق الأسهم المحلية يتضح أن المؤشر العام لأسعار الأسهم اتجه إلى الارتفاع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٨% ليبلغ بذلك ٧١٢٦ نقطة مقارنة بالربع السابق عليه، بينما حقق انخفاضاً نسبته ٩% بالمقارنة بنفس الربع من العام السابق.

• سجل عدد الأسهم المتداولة ارتفاعاً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٢٠% مقارنة بالربع السابق له ليبلغ حوالى ١٣,٢٥٥ مليار سهم، بينما إنخفض عدد هذه الأسهم المتداولة بنسبة ٥٨% مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

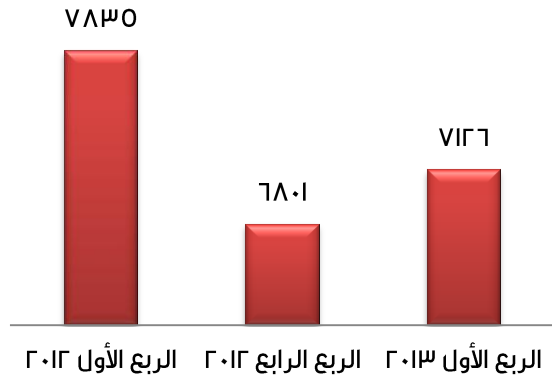
• ارتفعت القيمة السوقية للأسهم في الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٣,٧% لتبلغ نحو ٤٥٢ مليار ريال، بينما انخفضت بنسبة ٥,٧% مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

القيمة السوقية للأسهم
(مليار ريال)



المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

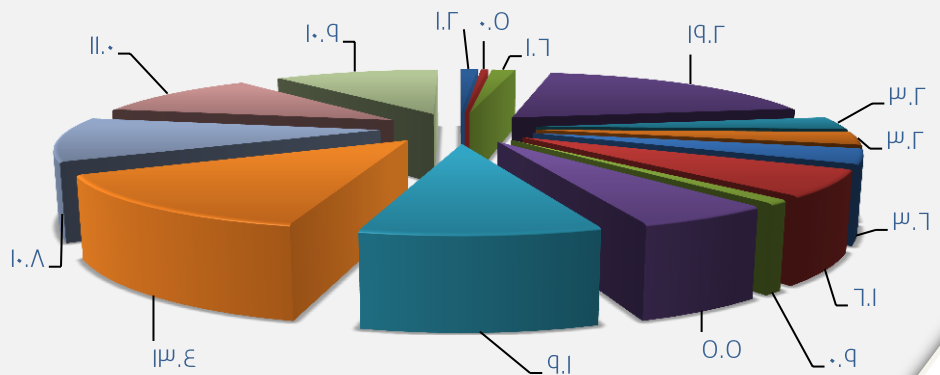
المؤشر العام لأسعار الأسهم
(نقطة)



ملحوظة: سنة الأساس ١٩٩٩=١٠٠
المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

نسبة الأسهم المتداولة حسب القطاع
خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م (%)

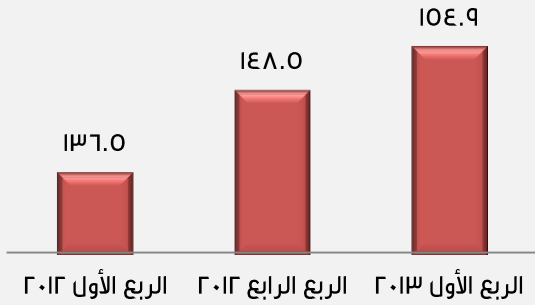
- السياحة والفنادق
- الإعلام والنشر
- النقل
- التطوير العقاري
- التشييد والبناء
- الاستثمار الصناعي
- شركات الاستثمار المتعدد
- الزراعة والصناعات الغذائية
- الطاقة والمرافق الخدمية
- التجزئة
- الصناعات البتروكيمياوية
- التأمين
- الإتصالات وتقنية المعلومات
- الأسمنت
- المصارف والخدمات المالية



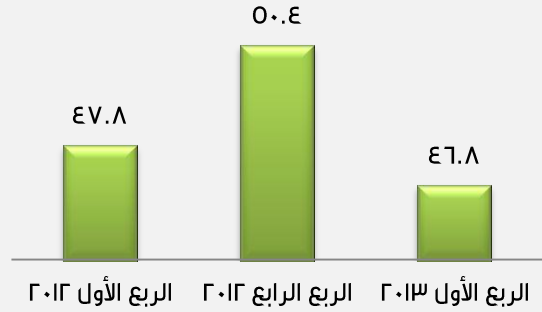
المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

مؤشرات التجارة الخارجية

يتناول هذا العدد حركة صادرات المملكة السلعية غير البترولية و وارداتها، حيث بلغت الصادرات ٤٦,٨ مليار ريال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م، بإنخفاض ٣,٥ مليار ريال بالمقارنة بالربع السابق، أما الواردات فقد بلغت ١٥٤,٩ مليار ريال مرتفعة بحوالي ٦,٤ مليار ريال مقارنة بالربع السابق.

الواردات السلعية
(مليار ريال)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الصادرات السلعية غير البترولية
(مليار ريال)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وقد إرتفعت قيمة واردات المملكة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٣٪ فبلغت قيمتها ١٥٤,٩ مليار ريال وذلك مقارنة بالربع السابق.

وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م استحوذت واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية على المركز الأول من حيث القيمة بنسبة بلغت ٢٨٪، وفي المركز الثاني معدات النقل بنسبة ١٨٪، ثم المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة ١٣٪.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات فقد جاءت النسبة الأكبر منها من أسواق الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية بنسبة ٣٥٪ يليها أسواق دول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٤٪، ثم دول أمريكا الشمالية بنسبة ١٥٪.

إنخفضت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية للمملكة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م بنسبة ٧٪ فبلغت قيمتها نحو ٤٦,٨ مليار ريال مقارنة بالربع السابق.

وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م استحوذت صادرات البتروكيماويات على المركز الأول من حيث القيمة وبما يشكل ٣٦٪ من الإجمالي، وفي المركز الثاني صادرات اللدائن والمطاط ومصنوعاتها بنسبة ٣١٪ ثم صادرات المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة ٧٪. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات فقد توجهت النسبة الأكبر منها الى أسواق الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية بنسبة ٣٣٪ يليها أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢٣٪.

أبرز الأنظمة والقرارات المؤثرة على الإقتصاد السعودي الصادرة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣م:

صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٣/١٤٣٤هـ الموافق ٢٨/١/٢٠١٣م بشأن مكافحة الإغراق.

تمت الموافقة على النظام (القانون) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المعدل).

صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١/٤/١٤٣٤هـ الموافق ١١/٢/٢٠١٣م بشأن القطاع السياحي.

تمت الموافقة على تأسيس شركة مساهمة قابضة لتطوير وإستثمار المباني التراثية
المملوكة للدولة في الإيواء والضيافة التراثية.